

كلمة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان التي استعرضت تقريرها السنوي حول "ضمان المساءلة والعدالة لجميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، أعربت فيها عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات في الاستخدام واسع النطاق للقوة المميتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة\*

٢٠٢١/٢/٢٤

أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت، عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في التحقيقات في الاستخدام واسع النطاق للقوة المميتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩.

جاء ذلك في رسالة فيديو إلى جلسة مجلس حقوق الإنسان التي استعرضت اليوم تقرير المفوضة السامية السنوي حول "ضمان المساءلة والعدالة لجميع انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

وقالت باشيليت في كلمتها: "لاحظ مكتبي وجود نقص مقلق في التقدم فيما يتعلق بالتحقيقات في الاستخدام واسع النطاق للقوة المميتة في عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، في سياق هذه الاحتجاجات".

وأوضحت أن "المعلومات المتاحة تشير إلى أنه تم الشروع في ١٧ تحقيقاً فقط من أصل ٢٣١ حادثاً تم الإبلاغ عنها أسفرت عن مقتل متظاهرين فلسطينيين - وأنه كانت هناك إدانة واحدة فقط".

### القوات الإسرائيلية تفلت من العقاب

وأضافت المفوضة السامية أنه لم يتم إحراز تقدم ملحوظ في التحقيق والملاحقة القضائية لانتهاكات القانون الإنساني الدولي المشتبه بها، بما في ذلك "مزاعم جرائم الحرب التي ارتكبتها جميع الأطراف في سياق اندلاع الأعمال العدائية المتعددة في غزة"، قائلة إن "هذا أمر مقلق للغاية". ودعت جميع أطراف النزاع إلى تعزيز المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة وإنصاف الضحايا. وقالت باشيليت إن مكتبها ما زال يلاحظ "استمرار الإفلات من العقاب الذي يتاح لأفراد قوات الأمن الإسرائيلية عن حوادث الاستخدام المفرط المحتمل للقوة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية".

\* المصدر: أخبار الأمم المتحدة

وأضافت أنه في الحالات النادرة التي تم فيها ضمان الإدانات، "بدأت التهم والأحكام متساهلة للغاية بالنظر إلى خطورة السلوك".

**السلطات في الضفة الغربية وغزة لم توجه أي اتهامات للمتورطين في الانتهاكات**  
ولاحظت المفوضة السامية عدم إحراز تقدم من جانب السلطات في الضفة الغربية، وكذلك سلطات الأمر الواقع في غزة، فيما يتعلق بحوادث الاستخدام المفرط المحتمل للقوة، أو مزاعم التعذيب وسوء المعاملة، على أيدي قوات الأمن.  
وقالت: "المعلومات المتوفرة تشير إلى عدم توجيه اتهامات لأي شخص متورط في هذه الانتهاكات".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:  
ipsbeirut@palestine-studies.org  
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/>